مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٣

الأمن الغذائي وقت الأزمات
دراسة سوسيولوجية تحليلية

ا.م. ماجدة شاكر مهدي
استاذ مساعد /جامعة بغداد . كلية الآداب

البريد الإلكتروني Email : majidashaker2014@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي – الأزمات.

كيفية اقتباس البحث
مهدي ، ماجدة شاكر، الأمن الغذائي وقت الأزمات دراسة سوسيولوجية تحليلية ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Food Security in Times of Crisis
An Analytical Sociological Study

Assistant Professor Majida Shaker Mahdi
Assistant Professor, University of Baghdad, College of Arts

Keywords : Food Security - Crises.

How To Cite This Article
Mahdi, Majida Shaker, Food Security in Times of CrisisAn Analytical Sociological Study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025,Volume:15,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

After the issue of food security is one of the priorities of the economic policy country seeking to achieve balance , the resources and sources available in a country that lacks economic balance come in a way that alleviates the severity of the problems facing some countries that have suffered from low levels of food abundance due to the shod age of its resources, which caused many famines, because the prevailing feature in our current time is the imbalance between the populations needs for food resources and the ability of that country to produce what meets the populations requirements of food security, based on the fact that providing appropriate food for every individual is a right of his basic rights of importance in the lives of humans, peoples and nations, as stipulated in the Universal Declaration of Human Rights in Paris 1948 under Resolution (217) Article (25) Everyone has the right to a standard of living adequate to ensure the health and well-being of himself and of his family especially in terms of food , clothing, housing and medical and social care.

Accordingly, it can be said that one of the most important experiences and main experiments learned from the experiences of countries is that food shortages, insecurity and malnutrition are a complex

problem that cannot be solved by one party or a specific sector rather it requires addressing the direct and underlying causes of the security of resources that causes hunger and talking various measures in agriculture production , agricultural productivity, rural development, fisheries, social protection, public works, trade and markets, depending on the economic context. These measures require adopting methods, policies and programs that are formulated and implemented in social, political and economic environments that guarantee and ensure ways to provide food security according to considerations, standards and legal frameworks that address the causes and influences in a way that enhances individuals rights to food what embodies the university of the problem is that October (16) of each year has been designated as World Food Day which confirms the importance of providing food in the lives of individuals, as it is important factor in the stability and well-being of countries, such that it motivates them to direct their resources to development and construction to continue increasing the capabilities of peoples towards sustainable social development that guarantees the development and improvement of social life in a way that advances all areas that would achieve stability and human and food security for individuals .

المستخلص

يعد موضوع الأمن الغذائي من أولويات السياسية الاقتصادية لكل بلد يسعى لتحقيق التوزان تأتي الموارد والمصادر المتوفرة في بلدة تفتقر إلى التوازن الاقتصادي بشكل يخفف من حدة الإشكاليات التي تواجه بعض الدول التي عانت من قلة مستويات الوفرة الغذائية بسبب النقص في مواردها مما سبب الكثير من المجاعات، وذلك لان السمة السائدة في وقتنا الحالي هو اختلال التوزان بين احتياجات السكان من الموارد الغذائية وبين إمكانية تلك البلد ان على انتاج ما يسد المتطلبات السكانية من الامن الغذائي من منطلق ان توفير الغذاء المناسبة لكل فرد هو حق من حقوقه الاساسية لأهميته في حياة البشر والشعوب والأمم حيث نص على ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان في باريس ١٩٤٨ بموجب القرار (٢١٧) المادة (٢٥) لكل شخص حق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والاجتماعية .

وعليه يمكن القول ان من أهم الخبرات والتجارب الرئيسة المستفادة من تجارب البلدان هو أن نقص وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مشكلة معقدة لا يمكن حلها من جانب واحد او قطاع معين ،حيث يتطلب معالجة الاسباب المباشرة والكامنة لنقص الموارد المتسببة بالجوع واتخاذ إجراءات متنوعة في الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية والتنمية الريفية ، ومصايد

الاسماك والحماية الاجتماعية ، والاعمال العامة والتجارة والاسواق ،تبعا للسياق الاقتصادي ، حيث ان هذه الإجراءات تتطلب اتخاذ أساليب وسياسات وبرامج تصاغ وتنفذ في بيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية تكفل وتضمن سبل توفير الامن الغذائي وفق اعتبارات ومعايير وأطر قانونية تعالج الاسباب والمؤثرات بشكل يعزز حقوق الافراد في الغذاء.

ومما يجسد عالمية المشكلة أنه تم تخصيص يوم (١٦) اكتوبر من كل عام للاحتفال بيوم الغذاء العالمي مما يؤكد أهمية توفير الغذاء في حياة الافراد كونه يعد عاملا مهما في استقرار البلدان ورفاهيتها بحيث يدفعها الى توجيه مواردها للتنمية والبناء لمواصلة زيادة قدرات الشعوب نحو تنمية اجتماعية مستدامة تكفل تطوير وتحسين سبل الحياة الاجتماعية بطريقة ترتقي بكافة المجالات التي من شأنها تحقق الاستقرار والامن الانساني والغذائي للأفراد .

المقدمة

يعد موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات المهمة وضمن خطط واستراتيجيات البلدان كافة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية لهذه البلدان والأنظمة الاقتصادية والاشتراكية والرأسمالية على حد سواء.

حيث أن من أولويات السياسية الاقتصادية للبلدان تفرض عليها أولا دعم القطاعات الاقتصادية واولها الزراعية لارتباطها الوثيق بغذاء الإنسان اليومي ضمن مؤشرات دعم القطاع الزراعي كتوفير الأرض الزراعية الصالحة ودعم العاملين فيه وتطويره كضمان استمرارية الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي تطمع اليه كافة الدول على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

أما لبلدنا العراق يشكل الأمن الغذائي تحدياً اقتصادياً علماً أن البنى التحتية والظروف الملائمة التي تحقق الأمن الغذائي وفقاً لمؤشرات الأمن الغذائي من موارد بشرية والقوى العاملة في الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية (المياه السطحية والجوفية) فضلاً عن المخازن السايلوات لخزن الحبوب وخزن المنتجات الزراعية الأخرى، ورغم ما ذكر لكن نجد ان الإنتاج المحلي لا يغطي متطلبات الطلب من الاستهلاك المحلي لزيادة النمو السكاني من مصاعب ومواجهة التحديات والمعوقات والأزمات الاقتصادية المختلفة.

تضمن البحث الحالي ثلاثة فصول الأول الاطار النظري للبحث وأهميته، والفصل الثاني نماذج

من الأدبيات والمراجع النظرية السابقة والثالث بمباحثه يشرح الأهمية الأمن الغذائي ومؤشراته مع تحليل سوسيولوجي لأهم التحديات للأمن الغذائي التي عايشها بلدنا العراق.

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

المبحث الأول: عناصر البحث

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

المبحث الأول

عناصر البحث

أولاً: مشكلة البحث

تحاول الدراسة في البحث الحالي معرفة أهمية الأمن الغذائي للأفراد في كافة المجتمعات مع النظر إلى كيفية تأمين وتحقيق متطلبات الأمن الغذائي للأفراد الذي لاحظنا أنه هناك الكثير من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي من المفترض تواجدها لدعم الإنتاج الزراعي وأهمه هي الحصول على عملية الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات السلعية الزراعية الرئيسية ومنها الحبوب الغذائية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي للبلد حيث نجد أن المنتج المحلي من الإنتاج الغذائي لا يلبي الاستهلاك اليومي بسبب زيادة النمو السكاني والمعوقات الاجتماعية والأزمات العالمية المتجددة والمتغيرة والتي تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء لذلك يتطلب دراسة ونص هذه الإشكاليات وإيجاد الحلول الناجحة لتحقيق الأمن الغذائي في بلدنا العراق.

ثانياً: أهداف البحث

١.استقصاء أهمية الأمن الغذائي لافراد المجتمع وتوفيره بصورة وبشكل يضمن تأمين متطلباته.

٢.معرفة التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهت دولة العراق التي تسببت في نقص الأمن الغذائي وفق الأزمات والحروب.

٣.الكشف عن أهم المؤشرات المهمة التي تعرقل توفير وضمان متطلبات الأمن الغذائي في وقت الأزمات.

٤.دراسة متطلبات الأمن الغذائي وبشكل يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي في البلد.

ثالثاً: أهمية البحث

يعد أهمية الأمن الغذائي من القضايا الشائكة التي أخذت بالدراسة والتحليل والتقصي من قبل الدول العربية، بصيغة عامة ودولة العراق بشكل خاص لما له من أهمية في حياة ومعيشة أفراد المجتمع بشكل يضمن وصول وتأمين الغذاء بشكل دائم ومستقر، لذلك تكمن أهمية البحث من منطلق الدراسة أولاً وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي وقت الأزمات مع التركيز على أهم التحديات الاجتماعية والسياسية التي تعيق توفيره وضمانه لكافة فئات المجتمع وهذه حقيقة جزء من حقوق الإنسان في ضمان توفير الغذاء له لديمومة حياته الإنسانية.

رابعاً: منهجية البحث

عندما يحدد الباحث موضوعاً لبحثه يتطلب بلا شك منه اختيار الأساليب والطرق والمناهج العلمية الصحيحة التي تمهد له السبيل للحصول على الحقائق الموضوعية لبحثه لذلك في بحثنا الحالي تم اعتماد الباحث على منهجية الوصف التحليلي السيوسولجي الذي ساعده في تحليل أهم المؤشرات والمتغيرات التي رافقت بحثه للوصول إلى النتائج العلمية الدقيقة.

المبحث الثاني

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

الأمن الغذائي لغة: ورد في كتاب لسان العرب لأبن منظور أمن: الأمان: والأمانة وقد أمنت فأن أمن وأمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف

الغذاء في اللغة: ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات يومياً ليستعيد به طاقته أو يجددها[١] أو هو الطاقة التي تبقى على الكائن حياً وتمده بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوية والعقلية.

الأمن الغذائي ضمن تعريف منظمة الأغذية الزراعية: حيث يثبت إلى أنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم باختيار جهاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة[٢]

أما منظمة الصحة العالمية فتعرف الأمن الغذائي: هو تصنيع وإنتاج الغذاء وفق معايير تضمن تخزين وتوزيع واعداد الغذاء ليكون آمناً وموثوق به وصحياً وملائماً للاستهلاك البشري[٣].

المفهوم اللغوي للأزمة: في المختار الصحاح تعني الأزمة الشدة أو القحط، وفي المصباح المنير تعني المأزم ومعناها ضيق في المجال وعسر الخلاص منه[٤].

الأزمة اصطلاحاً: يعرف علم الاجتماع الأزمة بأن اختلال نظام القيم والتقاليد إلى وضعية تقتضي التدخل السريع لمواجهته وإعادة التوازن إلى هذا النظام عن طريق تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطوير المجتمع.

العالم يرى / دير مير Diermeier: أنه مفهوم الأزمة هو التحول من وجهة النظر التقليدية التي تصف كحدث يدمر أو يؤثر في المنطقة ككل إلى وجهة النظر الاستراتيجية، لكونه لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ[٥].

أما معنى الأزمة (Crisis) في معجم اللغة الإنكليزية: فتعني حدث مهم أو حالة خطرة أو نقطة تحول إلى الأفضل أو تغيير جذري في حياة المرء أو لحظة مصيرية تؤدي إلى النمو نحو الأحسن[٦].

الفصل الثاني

نماذج من دراسات سابقة

المبحث الأول: الدراسات العراقية

المبحث الثاني: الدراسات العربية

المبحث الثالث: المرجعيات الفكرية والتطورية

الفصل الثاني

نماذج من دراسات سابقة

المبحث الأول

الدراسات العراقية

١.احمد حسن علوان/ قياس وتحليل المؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات/ العراق حالة دراسية[٧].

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي في ظل الأزمات من إلى (الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي سواء على المدى القصير أم الطويل وباستعمال أسلوب ARDL للوصول إلى أفضل النتائج ووضع الحلول والمقدمات لتحقيق الأمن الغذائي للبلد.

وتم الاعتماد على منهجية وأساليب المنهج الوصفي باستعمال أسلوب الانحدار الذاتي للأطباء الموزع (ARDL) في تحليل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة والمؤشرات مهمة في معرفة الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي.

أهم النتائج التي توصلت اليه الدراسة

١.إن أكثر المؤشرات تأثير في الفجوة الغذائية في الأجلين هو نسبة اسهام القطاع الزراعي (نسبة الإنتاج الزراعي/ GDP) والاستيرادات ويرتبط الإنتاج بعلاقة عكسية مع الفجوة الغذائية أما الاستيرادات فترتبط بعلاقة طردية.

٢.التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي كانت غير معنوية في الأمد الطويل أي أن زيادة الاستهلاك سوف يتم تعويضها عن طريق الاستيراد.

٣.ظهر أن المتغيرات (نسبة المساحات الزراعية من الحبوب (AR) والأزمات (D) والعمل (WR) والتخصيصات الاستثمارية الزراعية (IN) تأثيراً معنوياً في الاكتفاء الذاتي يتأثر بتلك العوامل بشكل كبير وأساسي.

٢.د. نها عبد الجبار/ التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق[٨]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي وأهمية الظروف المناخية والتصحر وشحة المياه كون الأساس الذي يقوم عليه النشاط الزراعي وهذه من أهم التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي بالإضافة إلى معرفة أهمية المستوى التطوري التقني الفني في تنمية الموارد البشرية من خلال رفعها للمستوى الثقافي والعلمي وتدريبه وتأهيله لتطبيق التكنلوجيا في الزراعة الحديثة للحد من أثار هذه الظروف كي يتم تخفيف أعبائها على توفير الأمن الغذائي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ندرج منها ما يلي

١.إن واقع الأمن الغذائي في بداية السبعينات بدأ بالتردي وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الاستراتيجية والرئيسية عالية جداً ولكن حصل انهياراً فيه في عقد الثمانينات بحيث تراجع الاكتفاء الذاتي من مجموعة المورد الغذائية.

٢.تبين من خلال البحث أن نسبة الاكتفاء الذاتي المرتفعة من مجموعات الفواكه والخضروات والألبان والبيض والأسماك لا تمثل الواقع لأن واقع الحال يبين أن معظم أو نسبة كبيرة من الفواكه والخضروات والألبان والسقي هي عبارة عن سلع مستوردة.

٣.تبين أن قيمة الفجوة الغذائية التي تنفق على دعم البطاقة التموينية وعلى الواردات من السلع الغذائية الزراعية تزيد على ٤ مليون دولار وهو مبلغ كبير جداً يتطلع وضع خطة لتحويل نصفه على الأقل لدعم القطاع الزراعي المحلي لكي يتم الاعتماد عليه في سد الحاجات الغذائية الرئيسية.

المبحث الثاني

الدراسات العربية

١.د. قتيبة محمد المهدي حسان/ الأمن الغذائي ... أمانة الأجيال[٩]

هدفت الدراسة هو إلى تخطيط استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، اسوة بالدول المتقدمة في ميدان الأمن الغذائي اعتماداً علة مبدأ (أمانة الأجيال) وهي التنمية المستدامة بحيث تصبح رسالة في التعليم أولاً وهي الاقتصاد والسياسة أو الدين في الزراعة والصيد في القطاع العسكري والقضائي.

وبينت الباحثة أهمية الموضوع الذي يتطلب المساهمة في التعاون حول الوصول إلى بر الأمان للأجيال المستقبلية سواء الجزائر أو في العالم العربي والإسلامي. من خلال طرح التساؤل:- من هو المسؤول عن عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر؟

وهذا راجع إلى غياب إعداد سياسة استراتيجية للأمن الغذائي بين الوزارة المعنية ومديرية البحث العلمي في الجزائر

- ارتأت أن تساهم من خلال هذه الدراسة إيجاد السبل والخروج من المأزق والحالة التي يعاني منها المجتمع الجزائري عامة قيادة وشعباً، من خلال الاعتماد على الاستثمار البشري الذي يحرك النشاط بالقوة الإيجابية والاستمرارية ولن بتحقيق هذا حقق وفق الدراسة إلا بتغيير جذري للنفس البشرية.

فهناك قيم أخلاقية وثقافية واجتماعية لا تستورد على المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها، فأن سياسية الأمن الغذائي للبلاد لا بد ان يستثمر ما فيه من طاقات بشرية وعقول وكل شبر من ترابه تلك هي الرسالة التي يجب تحقيقها حتى يستفيد منها الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

٢.د. بن موسى ورده/ مهددات تعيق الأمن الغذائي في الوطن العربي[١٠]

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسية في انعدام الأمن الغذائي كاندلاع التوترات والاضطرابات فقد يصل إلى مستوى النزاعات فضلاً عن تحقيق السياسيات الزراعية المعتمدة فيه وكذلك جملة من التحديات الأخرى كالتغيرات المناخية والتزايد المتواتر للسكان مع قلة تأمين الغذاء بشكل كافٍ.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات

١.ضرورة تبني الدول العربية لاستراتيجيات واضحة تنهض بالقطاع الزراعي وتوفير مفتوح يسمح بسد باب الاستيراد خدمة للاقتصاد.

٢.اعتماد وسيلة واضحة ومستقرة تسمح بمراقبة تزايد السكان على نحو يمنع حدوث اختلال بين ما يتوفر لدى الدولة من إمكانات غذائية وبين التعداد السكاني

٣.التشجيع على العمل في القطاع الزراعي من خلال توفير كل متطلبات العيش في الريف منعاً للهجرة من الريف إلى المدينة.

٤.تعليم استخدام الوسائل التقنية والتكنولوجية المتطورة الخاصة بأستصلاح الأراضي بالتشيير العقلاني للمياه المتوفرة.

المبحث الثالث

المرجعيات الفكرية والتطورية

لاحظ المفكرين السابقين واللاحقين إلى ضرورة الاستمرار في مواكبة تطوير العوامل البشرية باعتبارها جهات فاعلة عقلانية. ففي السنوات الثلاثين والأربعين من هذا القرن أدى انتشار السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم إلى تطبيق نظرية الاختبار العقلاني على مجموعة من الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وهي خطوة حسب توجهه السلوكي تعكس النهج العقلاني والفعال بشكل متزايد في الحياة اليومية التي يمارسها البشر الحقيقي.

واعتمدت نظرية الاختبار العقلاني على جوانب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة وأبرزها مفهوم واقتصاد هو (Homo Economics) وهذا المفهوم متأصل في عمل المفكرين الإنكليز جيرمي بنتهان وجون ستيورات مل، فالأول قد أعلن أن الاجناس البشرية يحكمها سيدان (اللذة والألم) (Pleasure and pain) وأن وسائط الطبيعة البشرية يمكن تلخيصهم من هذه العوامل لمتابعة أي مسار عمل نتج عنه اللذة مع التقليل من الألم (Ryan,1987) [١١] لقد تأثر مل بصورة مباشرة بأداء بنثان حول البشر الذين يتمتعون (بالرغبة في الثروة) (Desire of Wealth) التي تنطوي على دافع الربح (Profit motive) الذي يتبعونه بعقلانية في المسارات الاقتصادية.

وفق استراتيجية مسبقة وهذا ما يحدث في الاقتصاديات الحديثة والليبرالية الجديدة في عصرنا الحالي التي تواكب التقلبات الاقتصادية وفق مسارات اقتصادية تقترب من فلسفة (الاختبار العقلاني) في أدائها.

لذلك يتوجب في موضوعنا الحالي توظيف الآلية الصحيحة وفق اختيارنا لهذه النظرية لتحقيق متطلبات وأهداف الأمن الغذائي وقت الأزمات وذلك بتوفير كافة الموارد والمصادر التي تحتاجها الناس ورغبتهم في الحياة الاجتماعية بشكل يحقق مساعيهم للقيم وتوفير تلك الموارد.

الفصل الثالث

الأمن الغذائي

المبحث الأول: الأمن الغذائي وتطوره

المبحث الثاني: الأمن الغذائي والأزمات

الفصل الثالث

الأمن الغذائي

المبحث الأول

أولا: الأمن الغذائي وتطوره

اهتمت الدول العربية والعالمية لكافة المستويات المحلية منها والإقليمية بموضوع الأمن الغذائي لما له من ابعاد ومؤشرات مؤثرة على حياة الافراد. لذلك تجد ان مفهوم الأمن الغذائي خطي باهتمام واسع منذ مؤتمر التغذية والزراعة سنة ١٩٤٣، ومنذُ ذلك الوقت تمت إعادة تعريف المفهوم علما انه الحصول على قدر كافٍ ومستقر من الغذاء لكل شخص وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين هي انشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضه الزراعية الى البلدان المحتاجة.

وبحلول ستينيات القرن العشرين، كان ونمى وتطور ادراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن ان تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام ١٩٦٣.

وفي عام ١٩٧٤ أعد تعريف الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي في روما على أنه توفير إمدادات غذائية عالمية كافية من الموارد الغذائية الأساسية في جميع الأوقاف للحفاظ على التوسع في استهلاك الأغذية والتقليل من تقلبات الأسعار في الأسواق[١٢]

أما في عام ١٩٨٦ نشر البنك الدولي تقريره (الفقر والمجاعة) الذي يشير إلى بيان مفهوم الأمن الغذائي بأنه وصول الغذاء إلى كافة الناس في كل الأوقات ما يكفيهم من الغذاء للحصول على حياة نشيطة وصحية.

أما في عام ١٩٩٦ أصبح الاهتمام بشكل مباشر من قبل المنظمات الخاصة بالأغذية والزراعة الدولية ومنها منطقة (الفاو) التي أعطت سياقاً جديداً للأمن الغذائي حيث تبنت مفهوماً أوسع من المفاهيم الأخرى وهو أن يتم توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة لتكفل لهم الحياة الاجتماعية المستقرة أو بحسب هذا التعريف لكون أكثر ملائمة واتساقاً مع المتغيرات والتحولات المجتمعية والتقلبات الاقتصادية.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

ولقد تطور مفهوم الأمن الغذائي مع تطور اختلال التوازن بين الإنتاج الوطني واحتياجات السكان من تلك الموارد لهذا بدأت البلدان التي ينقصها الغذاء باستيراده من الخارج إذا كان لديها المقدرة المادية أو أن تتلقى المساعدات الغذائية من البلدان المنتجة لهذا انتشرت ظاهرة الجوع في أنحاء العالم فبدأ مفهوم الأمن الغذائي يتبلور كمفهوم على المستوى العالمي وتوافر المواد الغذائية لتغذية سكان العالم بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو الإنسان وبقائه في حالة صحية جيدة، أما على المستوى الإقليمي "مقدرة البلدان في تأمين الموارد الضرورية لسكانها" بكميات يحتاج اليه وفي كل الأوقات سواء في الناحية الاقتصادية أو من ناحية توفير الغذاء بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع فئات العمر والجنس(١٣).

أما الاكتفاء الذاتي فيعرف انه أنتاج البلد معتمداً وقادراً وفق إمكانيته الذاتية لسد حاجات سكان بلده من الغذاء.

ثانياً: مؤشرات الأمن الغذائي

الأمن الغذائي غدقت وتجلت باهتمام العالم العربي والعالمي فتجد هناك الكثير من الدراسات والمؤتمرات قد اهتمت فقد عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ أربعة أبعاد للأمن الغذائي أي التوفر والحصول والاستقرار الانتفاع.

وعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العام ٢٠١٣ مجموعة مؤشرات نظمت حول هذه الأبعاد الأربعة بغية التغلب على السلبيات التي تنشأ عن الاعتماد على مؤشر مدى انتشار نقص التغذية وحده، حيث تقدم هذه المؤشرات قياس الأمن الغذائي وفق أبعاده الأربعة صورة اكثر شمولا لتحقيق سياسات الأمن الغذائي وتحديد أولوياته.

وتشمل مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية امدادت الطاقة الغذائية ونسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور، ومتوسط امدادت البروتينات، ومتوسط الامتدادت بالبروتينات من مصدر حيواني، ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

وبعد تدقيق مؤشرات هو لإمكانية الوصول على الأغذية فعلياً والبنية التحتية مثل كثافة السكك الحديدية والطرق، والحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية ومعدل انتشار نقص التغذية.

وفق هذه المؤشرات تنقسم إلى مجموعتين الأول تقيس اكتشاف مخاطر الأمن الغذائي لمجموعة متنوعة من المؤشرات مثل نسبة الاعتماد على الحبوب والمساحة الخاضعة للري وقيمة واردات الأغذية الأساسية كنسبة مئوية من أجمالي صادرات السلع وتركز المجموعة الثانية على مدى

حدوث تقلبات في أسعار الأغذية المحلية والتقلبات في الإمدادات الغذائية المحلية وعدم الاستقرار السياسي.

ويمكن وبعد بيان الأمن الغذائي وأهمية تطوره في البلدان على المستويين العربي والأجنبي تم هنا يجب الإشارة إلى اهم المؤشرات الدالة والمهتمة للوقوف على تأمين الأمن الغذائي منها:-

١.طاقة الأرض الزراعية الإجمالية مقارنة بالأرض أو المساحة المعدودة في البلد بمعنى قياس مساحة الأرض الزراعية الفعلية من مساحة الأرض غير الزراعية وهذه تتباين من دولة عربية أو أجنبية إلى أخرى وفق عوامل مهمة من بين العوامل البيئية والجغرافية ومدى توفر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى طبيعة السياسة الزراعية المتبعة والبنيات التحتية المتوفرة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

وترتفع باستمرار نسبة الأرض الزراعية إلى المساحة الجغرافية عن (٢٥%) في ثلاثة دول عربية في تونس، وسوريا، ولبنان بينما يتراوح بين (٣% – ١٦%) في العراق – مصر – والجزائر وأشرنا إلى العراق كونه من الدول التي تمتلك من المقومات من المفترض أن يكون له دور كبير في التاريخ المحلي الإجمالي بخلاف باقي القطاعات الأخرى لأن القطاع الزراعي يعد المصدر الرئيسي لتوفير الموارد الأولية من الصناعات التحويلية كصناعة النسيج والصناعات الغذائية فضلا عن قدرته على امتصاص الفائض من اليد العاملة إذ تراوحت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال (٢٠٠٠–٢٠١٩) (١٤,٠٠,٢٤.٠٦) من القوى العاملة الكلية على الترتيب.

٢.الفجوة الغذائية: لا زلنا في صدد إدراج مؤشر آخر من المؤشرات المهمة الذي يعكس اهتمام الدارسين بالأمن الغذائي وهو قياس مؤشر (الفجوة الغذائية) فعنى طريقه يمكننا معرفة مقدار الحاجة الفعلية الذي من الواجب توفيره لأفراد المجتمع بصورة فعلية عن طريق (زيادة كميات الإنتاج أولا) (والتجارة الخارجية – الاستيراد ثانيا).

وهنا يمكننا قياس وجود الفجوة الغذائية عند مقارنة مقدار الفرق بين (الإنتاج الفعلي) مع (الاستهلاك الفعلي) من كمية المطلوب على السلع والغذاء من قبل أفراد المجتمع.

وقت كلما كان الإنتاج عالياً مقارنة بالاستهلاك والطلب للمنتوجات الغذائية (وارتفاع حجم الاستهلاك) تكون الفجوة قليلة.

أما في حالة ارتفاع (الاستهلاك) والطلب على المنتوج المحلي مقارنة بالمتاح – يدل على عجز الاقتصاد المحلي على تلبية احتياجات المجتمع من الموارد الغذائية.

وبهذا فقد تبحث الدول التي تعاني من قصور في إشباع حاجاته ومتطلبات إلى البحث في سياسيات واحيانا تعديل أهم السياسات الاقتصادية واتباع استراتيجيات من شأنها ترفع من مستوى توفر الأمن الغذائي ساعية للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى العالم الخارجي لسد متطلبات النقص من الدول الأخرى. وحسب إحصاءات القوى العاملة للمنظمة العربية للتنمية والزراعة.

وقد اخذ النتاج الزراعي بالتزايد في المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤) وبمعدلات متفاوتة. إذ بلغ (١٣١٢٨٦٢٢,٦) مليون دينار عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو (٠,٦٣%) وبغية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٤,٩١%) ويعود هذا الارتفاع إلى الانفتاح على الأسواق العالمية بعد تغير النظام في العراق وإدخال عدد من الآلات الزراعية الحديثة والبذور والاسمدة ولا سيما الدعم المقدم من قبل الحكومة للقطاع الزراعي عن طريق (المبادرة الزراعية الذي انعكس على زيادة التاريخ الزراعي) [١٤].

٣. الموارد المائية: تعتمد حياة الإنسان والحيوان والنبات بشكل رئيسي في الحياة على الماء فالماء هو المصدر الأساسي لمعيشة الكائنات الحية لذلك يتوجب استثمار هذا المصدر ومعرفة الكيفية للاستفادة منه كونه متنوع فهو يشتمل على مياه الامطار والمياه الجوفية لذلك يفترض معرفة الكيفية الصحيحة لاستغلال هذا المورد المهم والاستفادة منه في زيادة الإنتاج الزراعي قال تعالى: { وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ } (سورة الأنبياء: ٣٠)

بمعنى يشرح لنا عز وجل أهمية هذا المصدر في تأمين الأمن الغذائي للكائنات الإنسانية الحية بالاستفادة منه في استصلاح الأراضي لضمان الأمن الغذائي لأفراد المجتمع.

وخاصة العراق يمتلك هذه الموارد بأنواعها مثل نهري دجلة والفرات فهما الأساس كمصادر مائية في بلدنا حيث يبلغ ايراده السنوي داخل العراق حوالي (٣٣,٥) بحدود (١٦مليار) م^{٣} سنوياً وهي كمية مضمونة من الناحية البشرية على الرغم من التهديدات المتمثلة بالطبيعة كالمتغيرات المناخية والسياسية المتمثلة بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول الأخرى.

أما نهر الفرات فقد تراجعت إيراداته السنوية بشكل كبير جدا بسبب الظروف المناخية والمشاريع التركية المنفذة ضمن مشروع (الكاب) حيث تراجعت إلى ان تصل (٩.٥ مليار م^{٣}) سنوياً في الوقت الحاضر بعد ان كانت بحدود (٢٩ مليار م^{٣})عند الحدود العراقية السورية وهي كميات ربما تواجه بعض التراجع لأسباب طبيعية أو وفق أسباب سياسية تتعلق بطبيعة السياسات الخارجية مع الدول المجاورة.

أما بالنسبة إلى إحصائيات ونسبة الموارد المائية على مستوى البلدان العربية – فتبين إحصائية كل العراق – والسودان – مصر أعلى موارد مائية سنوية من بين البلدان العربية مقدارها (٥٨.٦٦.٧٥ مليار م^{٣}) سنوياً على التوالي، إذ ان اكثر من ٥٠% من الموارد السطحية فيها خارجية، مما يؤدي إلى مزيداً من الضغط على وضعها المائي في حين تأتي الجزائر ولبنان وسوريا وتونس واليمن في المرتبة الثانية من مجموع الموارد المائية.

وتعتبر الكويت من افقر البلدان العربية من حيث الموارد المائية، اذ يبلغ معدل التساقط فيها ١٢ملمتر في السنة.

مما ورد أعلاه يوضح أهمية الموارد المائية وكيفية استثمارها في الإنتاج الزراعي مما لها من دور اقتصادي في تأمين احتياجات الأمن الغذائي للدول بشكل عام والعراق بشكل خاص كون الأراضي الزراعية هو مصدر ومورد رئيسي معتمد في تلبية الاحتياجات الغذائية في بلدنا.

المبحث الثاني

الأمن الغذائي والأزمات

يتعرض الأمن الغذائي الى نقص وإرباك في العديد من الأوقات فقد تكون بسبب أزمات تارة وتارة أخرى، من دون أزمات بسبب طبيعة التغيرات المجتمعية العامة ويمكن ان توجزها بما يلي[١٥]:

١. انخفاض عدد الافراد الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوان كمهنة.

٢. التدهور المستمر للأراضي الزراعي نتيجة انجراف التربة والزحف العمراني والجفاف والتصحر واستنزاف الإنسان لها.

٣. الحاجة المتزايدة للماء بصورة عالمية وافتقار عدد من الدول الى مصادر المياه او سوء استغلالها.

٤. التركيز على الزراعات المروية بدلاً من الزراعات البقلية التي تعتمد على مياه الامطار.

٥. النمو السكاني بطريقة تفوق متوسط معدلات الإنتاج الزراعي خاصة رافقت هذه الزيادة هجرة سكان الريف الى المدن مما أدى الى تراجع الإنتاج الزراعي وهجرة اليد العاملة.

٦. تغير العادات الغذائية للإنسان.

اذا اصبح التوجه نحو الأطعمة الجاهزة واللحوم ومنتجات الالبان أي انتاج المزيد من اللحوم مما يترتب عليه انتاج المزيد من المحاصيل العلفية وما ينتج عنه من اثار بيئية سلبية.

٧. التغير المناخي:

حيث باتت نسبة الأرضي القاحلة والغير قابلة للزراعة نحو حوالي ٤٠% من مساحة اليابسة وهذه النسبة مرشحة للزيادة بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

٨. عدم المساواة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان البلد الواحد، ومنهم: الفقراء الذين لا يحصلون على ما يسد رمقهم ومنهم الأغنياء الذي يتباهون في فتح الموائد في المناسبات الاجتماعية التي غالباً ما يفيض عنها الطعام ويرمى بعدها.

٩. الوقود الحيوي

ينتج الوقود الزراعي من نباتات مثل الذرة وقصب السكر وسوق تحول المزارع الى زراعة مثل هذه النباتات للوقود الحيوي مما يقلل من عدد الحبوب المتاحة للأغذية ويرفع أسعارها.

١٠. هدر الطعام من العادات السيئة

هناك مليارات من الأطعمة الصالحة للأكل يتخلص منها كل عام ومعظمها في الدول المتقدمة ومع ذلك يموت الناس جوعاً اغلب الدول الفقيرة.

١١. الصراعات والحروب والمنازعات

وهي تؤدي الى انعدام الأمن الغذائي تحديداً البلدان التي تعاني من أزمات مما يؤدي ال حدوث مجاعات بشرية واضحة مثل جنوب السودان والصومال وافريقيا.

وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مؤقتاً او موسمياً او مزمناً فيها يتعلق بانعدام الامن الغذائي المؤقت.

قد لا يتوفر الغذاء خلال فترات زمنية معينة اما عن مستوى إنتاجية الغذاء فتودي الكوارث الطبيعية او فترات الشح الى تراجع المحاصيل وانخفاض المعروض من الأغذية كما تخفض النزاعات الاهلية إمكانية الوصول الى الطعام بسبب تذبذب الأسواق وارتفاع أسعار الطعام المفرط يؤدي الى انعدام الأمن الغذائي مؤقتا.

وقد تسبب عوامل أخرى في انعدام الأمن الغذائي مؤقتاً مثل فقدان العمل او الإنتاجية التي تكون ناتجة عن الإصابة بأمراض نتيجتها انعدام الأمن الغذائي الموسمي من انماط المواسم الزراعية المنتظمة خلال انتاج الغذاء ليعرف انعدام الامن الغذائي المزمن او الدائم على المدى الطويل بالافتقار المستمر للغذاء الكافي ففي هذه الحالة تتعرض الاسرة على الدوام الى مخاطر العجز عن اقتناء الطعام لتلبية احتياجات افرادها ويعرف انعدام الأمن الغذائي المزمن، بطول الأمد واستمرار نقصٍ الغذاء الملائم وفي هذه الحالة تتعرض الأسر دائماً الى خطر عدم قدرتها على توفير الغذاء الملائم لاحتياجات صغارها لذا يضرب الجوع والمجاعات بجذورها في عدم توفير الأمن الغذائي ليترجم (انعدام الأمن الغذائي) المزمن بقابلية التعرض الكبير للجوع والمجاعات[١٦].

ويفترض (ضمان الغذاء) مسبقاً والقضاء على هذا النوع من الهشاشة في الدول التي لديه نقص غذاء مستمر ومشاكل في توزيع الغذاء، مما يسفر عن ذلك الجوع المزمن والذي ينشر على نطاق واسع وبين اعداد ضخمة من الناس فقد يستجيب السكان للجوع المزمن وسوء التغذية التي تؤدي بلا شك الى انخفاض حجم الجسم الامر الذي ، يعرف طبياً بالتقزم او إعاقة النمو، وهذه الحالات تحدث عند الام التي تتعرض الى سوء التغذية اثناء فترات الحمل، مما تؤدي الى ارتفاع معدلات وفاة الأطفال الرضع مما يؤدي الى انخفاض مستويات الطاقة والمؤثرة وقتها سلبياً على الصحة.

التحديات والأزمات التي تواجه تحقيق اهداف الامن الغذائي

ان تحقيق الامن الغذائي يمكن اعتباره في طليعة الأمور التي تسعى الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص في ظل الزيادة المطرودة على الأغذية الناتجة من الزيادة في معدلات النمو السكاني، عجز الطاقات الزراعية لمعظم الدول من مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية لأفراد مجتمعاتهم، مع وجود اختلال حاد في التوزان الاقتصادي والزراعي مما يساعد في اللجوء إلى الاستيراد أو لسد النقص في الغذاء، لذلك هناك جملة من التحديات الواجب ذكرها هنا في موضوعنا الأمن الغذائي لتحقيق قاعدة اقتصادية متينة تنبثق من خلالها نقطة التقاء لتحقيق تكامل اقتصادي عربي على الأقل لتأمين ومواجهة إشكاليات تحقيق أهداف الأمن الغذائي:- [١٧]

١.التغيرات الديمغرافية (النمو السكاني)

قدر عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٩٧ بحوالي (٢٦٤) مليون نسمة بتزايد عددهم بمعدل (٢.٥%) سنوياً وهو أعلى المعدلات في العالم.

وتشير البيانات لعام ١٩٩٧ إلى استمرار العجز الغذائي وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية. الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية بنسبة (٥.٩%) خاصة فيما يتعلق بالحبوب ويأتي القمح في مقدمة المحاصيل الزراعية ذات الفجوة المرتفعة.

إن استمرار تصاعد تكاليف الاستيراد الغذائي والتي بلغت من خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٦) حوالي (١١ مليار) سنوياً قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية خطيرة اذا لم يتخذ إجراءات احتياطية وذلك باتباع استراتيجية تقلل من التصاعد المستمر في الطلب على الموارد الغذائية ومن اهم هذه الإجراءات مثل التخفيف من الاستيراد أو زيادة الاعتماد على الاكتفاء الذاتي وتفعيله، زيادة الإنتاجية والإنتاج في الزراعة وذلك بتشجيع نسبة المزارعين ورفع مستوى العاملين في القطاع الزراعي، وإدخال التقنيات والمكائن والآلات الزراعية الحديثة بمعنى زيادة الاستثمار في المجالات الزراعية واستحصال نسبة عالية من الإنتاج الزراعي بما يخدم تأمين الغذاء.

٢.الفقر

ترافق مشكلة الأمن الغذائي ومخاطر الاختلال في التوازن الديمغرافي التي تنشأ عن عجز الأمن الغذائي وبشكل متواصل فلا شك هذا الأمر يصاحبه تزايد أعداد الفقراء أو انخفاض نصيب الأفراد من الموارد الاقتصادية بحيث يؤدي تزايد السكان إلى استفحال ظاهرة الفقر.

تشير الإحصائيات أن هنالك (٧٣) مليون نسمة أي (ربع سكان الوطن العربي) يعيشون حول خط الفقر ويعاني أغلبيتهم من فقدان الأمن الغذائي، وجميع هؤلاء من سكان الريف الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على النشاط الزراعي في حصولهم على فرصة العمل والدخل، وعليه يجب اعتماد واختبار السياسيات الاقتصادية التي تمد الطريق لرفع مستوى التنمية الزراعية في رفع مستوى الإنتاجية وذلك برفع عدد العاملين في الزراعة وزيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية، إعادة توزيع الثروات والدخول بشكل عادل ليحقق العدالة الاجتماعية وأخيراً رفع مستوى الاستثمار البشري عن طريق حماية البيئة أولاً وتحسين المستويين الخدمي لأهم القطاعات مثل التعليم والصحة وهذه حقيقة تعد إجراءات بناءة للتخفيف من أعباء وحدة الفقر لضمان توفر الأمن الغذائي[١٨].

واذا اشرنا إلى الإحصائية لعدد العاملين في القطاع الزراعي إلى أجمالي القوى العاملة في الدول العربية، إذ يتجاوز تلك النسبة ثلثي العاملين في جيبوتي وجزر القمر وحوالي (٥٠%) كل من موريتانيا والسودان، تتراوح بين (١٨.٥%) و (٣٥%) في كل من سوريا ومصر والمغرب. وتتراوح بين (٢% إلى ٦%) في الأمارات والسعودية والعراق وتتراوح اقل من هذه النسبة في بقية الدول العربية.

التصحر

وضح علماء القانون والسياسة أهمية الأرض باعتبارها ركن وعنصر من عناصر وجود العدالة لذلك تبرز أهمية الأرض لما تتضمنه من أنواع التربة أو المعادن والمياه والتباينات والحيوانات.

حيث تستخدم موارد الأراضي طبقاً لأساليب تستفيد من جميع هذه الخصائص، وذلك كون الأرض مورد محدود مقارنة بالموارد الطبيعية التي تحتوي عليه وهذه تتباين بمرور الزمن والوقت وكيفية وشروطاً استخدمها وبعد التوسع في الاحتياجات البشرية وزيادة وتنوع الأنشطة الاقتصادية أدى إلى زيادة الضغوط على موارد الأراضي لتلبية الاحتياجات البشرية بشكل متواصل.

وعليه هناك تظهر بعض المظاهر السلبية التي من شأنها تعيق استمرارية تلبية هذه المتطلبات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بحيث تصبح الأرض بهذه الحالة عائقاً في التجارة

والإنتاج وهي ظاهرة التصحر وقلة الموارد المائية. حيث يؤثر التصحر على نحو سدس سكان العالم.

وإن حوالي ثلثي الأرض الجافة التي تبلغ ٣.٦ من ملاين الهكتارات وربع مجموع مساحة اليابسة في العالم، وان ابرز أثر للتصحر هو تردي (٣,٣) من ملايين الهكتارات من مجموع أراضي الرعي مما يشكل (٧٣) بالمئة من حيث تنخفض إمكانياتها الاستيعاب البشر والحيوان وانخفاض خصوبة التربة وتردي الأراضي المزروعة مقارنة بالكثافة السكانية العالية والإمكانات الزراعية.

والتصحر تعد من المهددات البيئة التي تهدد الأمن الغذائي ويتعرض بلدنا العراق في أوقات معينة إلى مناخ جاف وارتفاع في درجة الحرارة في بعض الأراضي الواسعة وتقدر هذه المساحات بـ (٢.٦.٧٧٨.٠٦٣) بالدونم لسنة ٢٠٢٣ وهذا بحد ذاته مسبب ويقلل من قدرة الأرض في الإنتاجية مما يؤدي إلى ضعف في المورد الزراعي وإنتاج مختلف النباتات التي تنمو وتحتاج إلى الماء.

ومن أجل تأمين كما ذكرنا والتقليل من حدة هذه المهددات البيئية ينبغي أن تؤخذ هذه القضايا البيئية جانباً مهماً عند وضع الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية لتحقيق أهدافها.

٣.التلوث البيئي

في مطلع التسعينات بدأت وسائل الإعلام المرئي والمسموع تتحدث بشكل متواصل عن شؤون البيئة في العالم والاهتمام بها، وعن مستقبل نظام الأرض، حفاظاً على حياة البشرية من أزمات البيئة والكوارث الكامنة وأول من أعطى تعريف للإيكولوجيا العالم (هنري نورو) عام ١٩٥٨ ولكنه لم يتطرق إلى تعزيز معناها وأبعادها.

أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة (أرنست هيكل) فقد وضع كلمة إيكولوجيا بدمج كلمتين يونانيتين (olkos) المنزل أو مكان الوجود و (Logos) أي علم، وفي سنة ١٨٦٦ وضع اهدافها بداية العلاقات بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وبعد النصف الأخير من القرن التاسع عشر ترجمت باللغة العربية بعبارة علم البيئة تملأ عن اللغة الإنكليزية.

وبهذا أصبحت البيئة أحد ركائز الفلسفة الإنسانية الحديثة وترى اليوم في عالمنا المعاصر الكثير من الأحداث والتصور وأعلام التي تؤثر بشكل صارم وواضح بسبب التلوث البيئي فبات العالم المحيط بالإنسان على الإنسان مؤخراً عالم محاط بالتلوث الإشعاعي – والكيميائي والسيولوجي. والنفايات السامة الخطرة طالت الهواء والماء والتربة والغذاء وأصبحت نواحي الحياة مهددة وازدادت الأمراض المستعصية في العالم كمرض الإيدز أو السرطان وغيرها من الأمراض الخطيرة[١٩].

إضافة إلى مخلفات التكنولوجيا منذ زمن التسلح حتى نهاية الحرب الباردة وإلى يومنا هذا احدث أضراراً مذهلة بالطبيعة وخربت النظم الأيكولوجية وأحدثت خللاً في النظام الطبيعي، وهذا ما تشهده الواقع الخطير في القرن الحادي والعشرين في ظل عالم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتفرض سياسة القوة وفقاً لمصالحها وتهيمن على الدول الضعيفة. يلاصق عودة الخلافات والنزاعات الإقليمية والدولية إلى الواجهة والتسابق في تطور أسلحة الدمار على الكرة الأرضية وفي الفضاء الخارجي وانتشار الفوضى النووية وتكون المنشآت في الكتلة الاشتراكية السابقة، لقلة توافر الأموال اللازمة للصيانة وارتفاع الغازات بمعدل (٢٦) مليار طن سنوياً إلى الأجواء بالإضافة إلى مواد كلوريد، فلوريد، رودفن بمعدل (٦٢) مليار طن من النفايات سنوياً في التربة والانتشار المتواصل لكل أنواع التلوث الذي لا يقدر فهو يزداد مع عدد الصناعات وارتفاع السكان في العالم جميعها بلا شك عوامل تهدد وتنذر بمخاطر إنسانية نؤثر بجملتها على الإنسان خلال وجوده في الحياة.

وتحت هذه المؤثرات اصبح العالم يعيش خوف وقلق الكوارث الطبيعية وبات أمراً صعباً أمام غياب المعالجات ويجعل الإنسان خائفا أمام الطبيعة وكيف يمكن ان يواجه هذه الصعوبات.

٤.الأزمات السياسية والاجتماعية

من الواضح أن تحقيق أهداف الأمن الغذائي وتوفير متطلباته تتأثر بعدة أمور ومتغيرات وبلا شك يؤثر الاستقرار السياسي في تحقيق التنمية الزراعية واستدامتها حيث تؤثر النزاعات والصراعات السياسية والأمنية بطريقة مباشرة وغير مباشرة على تأمين متطلبات الأمن الغذائي وتقليله عبر قنوات متنوعة فمن أثارها المباشرة تدمير البنية التحتية والمعدات وأتلاف الأرض الزراعية ومنع المنتجين والموزعين والمستهلكين من الوصول إلى الأسواق. وبذلك ينخفض معدل توفير الغذاء ويحرم الحكومات من العائدات الضريبية وبهذه الطريقة بسبب تلكؤ في إقامة شبكات أمان اجتماعي تحقق متطلبات توفير الأمن الغذائي بأمان[٢٠].

مما يتضح أعلاه أن الأمن الغذائي ونتيجة تأمين استمرار وصوله إلى أفراد المجتمعات بشكل متساوٍ ويواجه تحديات عديدة والسياسة منها قد استثمرت طاقات وأموال ضخمة أوقفت الكثير من المشاريع المستقبلية وساهمت في تعميق مشكلتي المجاعة وزيادة نسبة الفقر في بعض الدول العربية.

وإذا تكلمنا عن أسماء أعطينا أمثلة لتهديدات الأزمات السياسية وما تسببت به الأزمات من افتقار في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي، فاذا نظرنا إلى دولة السودان بلا شك ان اندلاع القتال بين الحكومة والمعارضة لها قد أدى إلى تأثر المناطق ذات الأهمية من حيث الموارد التي يمكن

الاعتماد عليه في سد النقص وهي دارفور والنيل الأزرق وهذا الأمر أثر في الحياة الاجتماعية وعلى قدرة المواطنين الموجودين هناك على الإنتاج والاكتفاء الذاتي بدلا من هذا اصبحوا إلى نازحين يطالبون بالدعم وتأمين الغذاء لهم ولعوائلهم.

وبهذا الوضع أعطت (منظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية) (الفاو) إلى إعلان (المجاعة) وخطورته في هذا الإقليم، حيث قالت أن هناك ثلاثة ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالبلاد بسبب الصراعات في إقليم دارفور وتوافد اللاجئين من دولة الجنوب.

أما في بلدنا العراق فقد شاهدنا جملة من الأزمات والصراعات التي كان لها الأثر والانعكاس السلبي على تأمين الأمن الغذائي في القطاعات الخدمية والإنتاجية بما في ذلك القطاع الزراعي، باعتباره مصدر تحقيق الأمن الغذائي.

واذا أخذنا على سبيل المثال معدل النمو الزراعي للمدة من (٢٠٠٠- ٢٠٠٤) فقد بلغ مساحة النمو الزراعي (٩٠.٦٨%) وللمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) (٦٠,٧%) ويعود هذا الانخفاض بمعدل النمو إلى الانفتاح على الأسواق العالمية[٢١].

بعد تغير النظام عام ٢٠٠٣ وما رافقها من التحول نحو اقتصاد السوق مما يتطلب إجراءات عديدة لحامية وفتح التجارة الخارجية لاسيما إلغاء التعريفة الكمركية ونظام الحصص فقد تضمن الأمر الصادر من سلطة الائتلاف رقم (٣٨) لعام ٢٠٠٣، فرض ضريبة إعادة إعمار العراق واعتباراً من ٥ (نيسان ٢٠٠٤ وبنسبة ٥%) تفرض ضريبة على البضائع باستثناء البضائع على الموارد الغذائية.

وفي سياق الكلام قد بلغ معدل النمو للناتج الزراعي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) (٩.٤٣%) ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى الاستقرار الأمني والمبادرة الزراعية التي اطلقتها الحكومة للدعم وتأمين احتياجات الموارد الغذائية لما له من أهمية اقتصادية لتدعيم وتوفير سبل العيش المستقر لكافة المجتمع العراقي. في حين نجد أن معدل النمو المركب للمدة (٢٠١٥ – ٢٠١٩) بنسبة (١.٤٤%) ويعود هذا الانخفاض مرة أخرى بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي بهذه القدرة وسبب سيطرة العصابات الإرهابية (داعش) على بعض المحافظات العراقية فضلاً عن سيطرته على بعض الحقول النفطية وانخفاض أسعار النفط.

حيث عاش العراق ٢٠١٤ أزمة إنسانية صعبة متمثلة بحربها مع الجماعات الإرهابية الأمر الذي خلف أكثر من (٣ مليون) نازح واكثر من (١٠) مليون بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، في

الوقت الذي انخفض فيه الدعم الخاص بالرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وحقق الانفاق الحكومي بسبب المتغيرات المجتمعية الضعيفة.

ووفقاً للإحصائيات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي بلغت أعلى المستويات ارتفاعاً في انخفاض وانعدام الأمن الغذائي في هذه الظروف في المناطق التي شهدت صراعات وتهجير، واشد الفئات ضعفاً هي الأسر المعيشية والنازحون داخل بلدنا العراق.

الاستنتاج

من خلال البحث والدراسة يتضح لنا أن موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات ذات الأهمية، خصوصاً وأن الدول العربية لا نقول جميعها بل اغلبها من دولتنا العراق، فقد عانت من معاناة قلة الغذاء وقت الأزمات الحربية والعسكرية ووقت الحصار الاقتصادي بعد حربنا مع الكويت حين فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية كان لها الأثر البالغ والمعوق الحيوي الذي حال دون الحصول على درجة الاكتفاء الذاتي، علاوة مما سبق يتطلب هنا أولاً إجراءات وحلول واستراتيجيات وبرامج حكومية تهدف إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للموارد الغذائية وطريقة ترشيدها لدى المواطنين مع جملة من الإجراءات لضمان توثيق أهداف الأمن الغذائي منها مثلاً:-

- تشجيع العاملين بالقطاع الزراعي خاصة المزارعين بالحبوب المعاشية كالقمح – الرز ودعم زراعتهم يمنح لهم قروضاً صغيرة تمكنهم من حفر الآبار واقتناء الآلات والمكائن والتقنيات الزراعية والثقافة الغذائية.

- الاهتمام بالوعي الاستهلاكي للمواطنين عن طريق توعيتهم الخاصة بأهمية الثقافة الاستهلاكية والثقافة الغذائية.

- الاهتمام بالتطور العلمي والتقني في مجال تطور الزراعة وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية للارتقاء بمستوى تغذية السكان ودعم النشاطات الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالمنتوج الغذائي الذي يخص أفراد المجتمع.

الخاتمة

إن موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات ذات الأهمية القصوى سواء بالبلدان النامية أو المتقدمة كونه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي والإنساني لكل فئات المجتمع. وبالتأكيد تحقيق متطلبات الأمن الغذائي يحتاج إلى قاعدة متينة لكي يشيد التكامل الاقتصادي لتحقيق نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي وفق ما يلي:-

١.تبني استراتيجيات صالحة للتنمية زراعية مستدامة لتحقيق أعلى مؤشرات الاكتفاء الذاتي.

٢.القضاء على الاختلال في التوازن الاقتصادي والزراعي وذلك بمعالجة كافة التحديات وتقليل العوامل المؤثرة.

٣.دعم النشاطات الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالتقدم التقني في مجال تطور الزراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية.

٤.رصد المخزون من السلع والاحتياجات الغذائية يفي بالمتطلبات وقت الأزمات.

٥. تنمية الموارد المائية والسطحية وفق استخدام الأساليب الحديثة في سقي الأراضي الزراعية بالرش والتنقيط.

الهوامش

(١) لسان العرب ابن منظور، ج١، ص١٦٤.

(٢) امال عبدالله فوزي، الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء، ٢٠١٠، ص٢٢.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وهي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للتقليل والقضاء على الجوع في العالم، ٢٠١١، ص٩٨.

(٤) المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٤، ٢٠٠٤، ص١٦.

(٥) دانييل ارنولد، تحليل الأزمات للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، ط١، ١٩٩٢، ص١٣.

(٦) محمد عبدالله المرعول، الازمات مفهومها وأسبابها وأثارها ودورها في تعميق الوحدة الوطنية، ٢٠١٤، ص١٩.

(٧) احمد حسن علوان، قياس وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي، في ظل الأزمات، العراق، حالة دراسية، ٢٠٢١، ص١٩.

(٨) رضا عبد الجبار، التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق،٢٠٠٩، ص٢٦.

(٩) د. نقية محمد المهدي حسان، الأمن الغذائي – أمانة الأجيال، ٢٠١٩، ص١٢.

(١٠) د. بن موسى وردة، مهددات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، ص ٥٤.

(١١) Noor Thoyibbam and Noor's Aznine, 2015, P.29.)

(١٢) محمد ولد عبد الدايم، مفاهيم شغلت الأمن الغذائي، ٢٠١٧، ص١٣.

(١٣) المنظمة العربية للنخبة الغذائية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ٢٠١١، ص٥٥.

(١٤) Marion Napoli, Towards a food In security Multid mansion Index, master in human development and food security, 2011, p50.

(١٥) حسان الشويكي، حول الأمن الغذائي العربي، ١٩٩١، ص٥٦.

(١٦) Michal Elliot, Water wars, Geographical magazine (London), 1999, p28.)

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (روما) حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، ٢٠١٤، ص١٣.

(١٨) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات السنوية، (١٩٩٩-٢٠١٦)

(١٩) منصور الراوي، فجوة الحبوب في الوطن العربي – الواقع والافاق، ١٩٩٧، ص١١.

(٢٠) محمد الزبيدي، القطاع الزراعي والأمن الغذائي في العراق، المعوقات والتحديات، ٢٠١٨، ص٢٧.

(٢١) عبد الكريم توما، التصحر في العراق – أنماطه– أفاقه السياسية – نتائجه، مؤتمر وزارة الزراعي والري العراقية، ٢٠٠٩، ص١.

المصادر والمراجع

١. د. عدنان سليمان الأحمد، قضايا معاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٢١.

٢. فيتو انتيني، النزاع واللاجئون وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠١٤.

٣. سعود شوافقة وفؤواد هزايمة، دراسات في جغرافية الوطن العربي، دار عمار، عمان، ١٩٩١.

٤. محمد فوزي، واقع الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة، العدد ٨٨، ١٩٩٢.

٥. د. جمانة بشير أبو رمان، إدارة الأزمات الكوارث والمخاطر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٢٣.

٦. ديفيد انجلس مع كريستوفرثورب، النظرية الاجتماعية دعوة لفهم عطاءاته، ترجمة هيثم الناهي، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠.

٧. د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، ١٩٩٨.

٨. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١٤.

٩. سامر محمد فخري وآخرون، قياس وتحليل مشكلة الأمن الغذائي في العراق للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٨)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية / العراق.

١٠. إبراهيم حربي إبراهيم، سياسية الأمن الغذائي في العراق، التحديات والحلول، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد.

١١. لطفي فهمي علي الحمزاوي وآخرون، إدارة الجودة والأمن الغذائي، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٧.

١٢. د. فكري شهرزاد، فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الأمن الغذائي العالمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٣.

١٣. د. محمد عرب الموسوي، التهديدات البيئية وأثرها على واقع الأمن الغذائي في العراق، جامعة ميسان، العراق، ٢٠١٩.

١٤. د. كروش نعيمة، مهددات ومعايير الأمن الغذائي المستدام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠٢١.

١٥. عماد صالح سالم، إدارة الأزمات في بورصات الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

١٦. محسن احمد الخضيري، إدارة الأزمات، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

١٧. محمد الفتاح محمود بشير، إدارة الأزمات والكوارث الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، ٢٠١٩.

١٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، ٢٠١٩.

١٩. بشرى، رمضان ياسين، تحديات ومعوقات الأمن الغذائي في العراق وأفاقه المستقبلية، جامعة دهوك، العراق، ٢٠٠٨.

٢٠. حماد نواف فرحان، الأمن الغذائي في العراق مرحلة الاختلال والحكومات المتعاقبة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧.

Recourses:

1-Dr.Adnan Suleiman Al-Ahmad, Contemporary Issues, Weal publishing House, Amman, Jordan,2021.

2-Vito Intini, Conflict, Refugees and Food Insecurity in the Arab Region , Annual Report of the Arab Forum for Environment and Developmental, 2014.

3-Saud Shawaqqa and Fouad Hazaimeh, Studies in the Geography of the Arab World, Dar Ammar, Amman,1991.

4-Muhammad Fawzi, The Reality of Arab National Security, Al-Wahda Magazine, Issue 88,1992.

5-Dr.Jumana Bashir Abu Roman , Crisis Disaster and Risk management ,Weal publishing House, Amman ,Jordan,2023.

6-David Engels with Christopher Thorpe: Social Theory :An Invitation to Understand His Gifts, translated by Haytham Al-Nahi, Beirut ,lebnan,2020.

7-Dr.Muhammad Al-Sayyid Abd Al-Salam, Food Security in Arab World, World of Knowledge,1998.

8- Food and Agriculture Organization of the United Nations, The State of Food Insecurity in the world 2014.

9-Samer Mohammed Fakhri and others, Measuring and analyzing the problem of food security in Iraq for the period 1990-2018, Area journal of Economic and Administrative Studies, Iraq.

10-Ibrahim Harpy Ibrahim, Food Security policy in Iraq, Challenges and Solutions, Middle Technical University ,Baghdad.

11-Lotfi Fahmy Ali Al-Hamzawi and others, Quality Management and Food Security ,Ian Shams University,Egypt,2007.

12- Dar Fikri Shahrazad, Loss of Biodiversity and its Implications for Global Food Security, Facility of Law and Political Science, Algria,2023.

13-Dr. Muhammad Arab Al- Mousawi, Environment Treats and their Impact on Food Security in Iraq ,University of Maysan,Iraq,2019.

14-Dr.Krouch Naima, Threats and Standards of Sustainable Food Security, Faculty of Law, University of Algiers, 2021.

15-Imad Salah Salem, Crisis Managements in Arab and International Stock Exchanges and Continuous Development, Abu Dhabi Printing and publishing, 2002.

16-Mohsen Ahmed Al- Khudairi, Crisis Management, Al-Ahram Distribution Agency, Cairo, 1998.

17-Muhammad Al-Fattah Mahmoud Bashir, Modern Academic Crisis and Disaster Management, University Book, Cairo,2019.
18-Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Directorate of Agricultural Statistics,2019.
19-Bushra Ramadan Yassin, Challenges and Obstacles to Food Security in Iraq and its Future Prospects, University of Duhok ,Iraq,2008.
20- Hamid Nawaf Farhan, Food Security in Iraq: The Era Imbalance and Successive Governments, Hermon Center for Contemporary Studies,2017.